2001 04 19 - 0002 - 2

النهار
الخميس ١٩ نيسان ٢٠٠١

يعوّل على دور فرنسي بعد جولته الأوروبية

وفد أهالي المعتقلين في سوريا: مأساة انسانية لا تحتمل تأويلاً

باريس - "النهار":

اشادت رئيسة "لجنة اهالي المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية" سونيا عيد بالدور الذي تقوم به الديبلوماسية الفرنسية للمساعدة على حل مأساة المعتقلين في سوريا، وناشدت الرئيس السوري بشار الاسد والاتحاد الاوروبي العمل على الافراج عن المعتقلين.

وكانت عيد ورفيقتها فاطمة عبدالله (شقيقة احد المعتقلين) قد جالتا بدعوة من "الفيديرالية الدولية لحقوق الانسان" و"لجنة دعم الموقوفين اللبنانيين اعتباطاً" (سوليدا) على الاتحاد الاوروبي في بروكسيل ووزارة الخارجية الفرنسية ولجنة الاختفاءات القسرية التابعة للأمم المتحدة في جنيف، وانتهت الجولة بلقاء مع الصحافيين العرب والاجانب عقدته عيد ومقرر حركة "سوليدا" وديع آنج في مقر جمعية الصحافة الاجنبية في باريس وعرضا فيه آخر تطورات القضية ونتائج الجولة الاوروبية.

استهلت عيد بشرح قضية ابنها جهاد المعتقل في سوريا منذ عام ١٩٩٠ والذي شاهدته بأم العين كما قالت، "نموذجاً من معاناة عشرات العائلات التي تملك اثباتات على وجود احبائها في السجون السورية او زارتهم هناك. ورغم ذلك تصر السلطات السورية واللبنانية على نفي وجودهم".

وأضافت: "ان قضية المعتقلين انسانية وليست سياسية ومعاناة امهات المعتقلين الساحقة هي من المسلمين وليست من المسيحيين".

واعتبرت ان المعتقلين "يجب ان يحاكموا في لبنان استناداً الى احكام القانون اللبناني ولا قانون يسمح للدولة السورية رغم وجود جيشها في لبنان بخطف المواطنين اللبنانيين ونقلهم الى سوريا ثم رفض الاعتراف بوجودهم".

ورأى مقرر "سوليدا" آنج ان اللجنة التي شكلتها الحكومة "تحمل ايجابية واحدة هي حضور ممثل لنقابة المحامين في بيروت هو المحامي شعيب، في موازاة سلبيات كثيرة منها رفض المدعي العام الاعتراف بوجود معتقلين في السجون السورية رغم الاثباتات الدامغة، وحضور ممثلين للأجهزة الامنية في ظل غياب ممثلين لمؤسسات المجتمع المدني وهيئات حقوق الانسان العالمية والمحلية واللجنة الدولية للصليب الاحمر".

وأوضح "ان ممثلي لجنة الاهالي قابلوا خلال جولتهم ممثلين لوزارة خارجية اسوج التي تترأس الاتحاد الاوروبي حالياً اضافة الى ممثلين للسلطات البلجيكية التي ستترأس الاتحاد بعد حين وممثلين للكتل البرلمانية الرئيسية في البرلمان الاوروبي من اجل التدخل لايجاد حل نهائي لهذه القضية عبر اطلاق كل المعتقلين اللبنانيين في سوريا".

واعتبر ان التعاون صعب مع الحكومة اللبنانية "لأنها تريد اسقاط تعبيرات طائفية وسياسية على ملف المعتقلين في سوريا، علماً ان هذه المأساة محض انسانية ولا تحتمل اي تأويل، ويجب العمل على وقف عمليات الخطف التي تنفذها القوات السورية واطلاق المعتقلين او تسليمهم الى السلطات اللبنانية".

وأكد آنج وعيد ان المعلومات المتوافرة من المعتقلين المفرج عنهم في الدفعة الاخيرة تجمع على كون عدد المعتقلين في سوريا يقارب ٢٦٣ غالبيتهم محتجزون في سجن تدمر الصحراوي الذي وصفته عيد، استناداً الى شهادات المفرج عنهم بأنه "مكان للرعب والموت والتعذيب يعجز اللسان عن وصفه يقبع المعتقل اللبنانيون مدنيين وعسكريين ومن كل الطوائف في اوضاع صعبة جداً من دون ان تهتم السلطات اللبنانية بأمرهم (...)". وروت انها وجهت رسالتين الى الرئيس السوري بشار الاسد ناشدته فيهما الافراج عن المعتقلين بمن فيهم ابنها لكنها لم تلق اي جواب ورغم ذلك كررت مناشدته.

ونقلت مصادر مطلعة على الاجواء في البرلمان الاوروبي اصراراً من الكتل البرلمانية الرئيسية على "الحاجة الى التزام سوريا التعهدات التي قطعتها في اتفاق الشركة وخصوصاً تلك المتصلة بمسائل حقوق الانسان المرتبطة حكماً باقرار اتفاقات الشركة في البرلمان الاوروبي استناداً الى احكام المادة الثانية من معاهدة برشلونة". وتوقعت المصادر ايضاً ان يثير وزير الخارجية الفرنسية اوبير فيديرين خلال زيارته للعاصمة السورية موضوع حقوق الانسان، الامر الذي تعول عليه عائلات المعتقلين اللبنانيين في سوريا كثيراً نظراً الى الدور الذي تمارسه الادارة الفرنسية منذ مدة في المساعدة على حل القضية".